

لطالبها وتساءلت هذه التقارير : « وكيف يقبل العقل إفساح الطريق أمام هذه المطالب وعلى رأس المشروع صحفى يهاجم النظام بشدة .. ؟ » .
منطق غريب لا يلجأ إليه إلا الضعفاء .

وفي ذات الوقت ، بدأت تجرى مناقشات داخل المؤسسات الصحفية المصرية أراد أصحابها الإقتراب من عقول الصحفيين الشبان وغير الشبان ممن لا يزالون يسيطرون على ضمايرهم الحية وذلك بالتحذير « المخلص » بألا يفكروا فى الإنضمام إلى مشروع صحفى دولى يموله عرى جمع ثروته من الإنجار فى الأسلحة وغير الأسلحة ، ذلك لأنهم بذلك يبيعون جهدهم الصحفى لرجل قادر على تسخيرهم كأسلحة فى يده تقدم أغراضه وأهدافه .. بل بادر - بعض رؤساء هذه المؤسسات - إلى الإعلان صراحة بأنهم لن يوافقوا على إعطائهم أجازات بدون مرتب إذا ما فكروا فى الإقدام على الإنضمام إلى المشروع .

كان نظام منح هذه الأجازات مفتوحاً لكل راغب فى السفر إلى الخارج والعمل بالصحف العربية . ومع هذا فإنه بالنسبة لهذا المشروع - بالذات - فقد رأى بعض رؤساء المؤسسات عدم معاملته بالمثل ، رغم أن السيطرة التحريرية فى أيدٍ مصرية غايتها استعادة ريادة مصر فى العمل الإعلامى العرى ، والوصول إلى المجال الدولى من بوابة مصرية ، وبصناعة مهنية يغلب عليها الأسلوب المصرى .

ولقد كنت أتوقع هذه الحرب ، ولكنى لم أتوقعها بهذه الشراسة ، بأسلحة قد لا تكون فى مجموعها مبتكرة أو جديدة على الوسط الصحفى إلا أنها كشفت عن أن بعض العقول الصحفية الذكية قد ركزت ذكائها فى إبعاد العناصر الجيدة والنوعية الطيبة من الصحفيين عن الإقتراب من الطريق إلى مشروع ملئ بالألغام .

وهكذا جذبنا جذباً إلى استهلاك بعض الوقت فى مزيد من الحوار حول هذه الإشاعات ومواجهة الأخوة الأعداء بأسلوب هادئ .. أسلوب لاعب كرة القدم الذى يحس بحماس زائد من منافسه فى الملعب ، فيعمل بكل الوسائل على تهدئة هذا الحماس ، والهبوط بدرجة حرارته ، إلى أن يتحقق له فرض سيادته فى الملعب فينطلق بالكرة صوب مرمى الفريق المنافس .

وأ - بأنه قد جاء أوان ترتيب لقاء مع وزير الدولة لشئون الإعلام ، لإطلاعهم على فكرة المشروع من جهة ، ثم طرح ما بلغنى عن الأسباب التى تدعو هيئة الإستعلامات المصرية وقد كانت واحدة من المؤسسات التى بدأت حربها ضد المشروع إلى الوقوف من رئاسة مصرية لمشروع إعلامى دولى موقف الخصومة ؟

وقد كان الوضع الطبيعى هو أن يكون وزير الإعلام أول من يخطر بفكرة الصحيفة العربية الدولية قبل غيره على أساس أنه الوزير المختص وأنه الذى يدرس ثم يقترح القرار فى النهاية .. ولكن الوضع فى مصر ، وغير مصر من البلاد العربية لم يجعل للوزير رأياً حاسماً.